

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2009/6/12-8

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير المفتش العام

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2009/6-E/1

24 April 2009

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء اجتماع المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المفتش العام ومدير شعبة خدمات الرقابة: السيد: S. Sharma رقم الهاتف: 066513-2700

يمكنكم الاتصال بالسيدة Panlilio C. المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

عملا بالمادة السابعة (2) (باء) (8) من النظام الأساسي للبرنامج، يعرض هذا التقرير السنوي الذي أعده المفتش العام على المجلس التنفيذي للنظر فيه، ومن ثم إحالته، وفقا لقرار المجلس (1996/EB.3/3)، إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة. وهذا هو التقرير الثامن الذي يعده المفتش العام ويشمل الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2008.

وهذه الوثيقة:

- ◀ تقدم عرضا مجملا لشعبة خدمات الرقابة، واستراتيجيتها الأساسية، والمعايير التي تطبقها، في إطار الموارد المتاحة، وأنشطتها وإطار ضمان الجودة؛
- ◀ تقدم عرضا مجملا عن أنشطة الرقابة مع موجز لعمليات المراجعة والتفتيش والتحقيق وغير ذلك من الأنشطة الاستشارية والتقارير المتعلقة بالاتجاهات؛
- ◀ تقدم تقريرا عن خسارة مقدارها 853 098 دولارا حددت في عام 2008 واستردادات إجمالية بلغ مقدارها 41 196 دولارا في عام 2008؛
- ◀ تتناول التعاون مع سائر أجهزة الرقابة والحكومات المضيفة؛
- ◀ نظرة عامة على الأعمال في عام 2009.

مشروع القرار*

يحيط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المعنون "تقرير المفتش العام" (WFP/EB.A/2009/6-E/1) ويطلب إلى الأمانة إحالته إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

- 1- تتمثل مهمة مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة في " تزويد المدير التنفيذي بالضمان المستقل الموضوعي وخدمات التحقيق والمشورة، وهي الأمور التي تستهدف تحقيق القيمة المضافة وتحسين عمليات البرنامج. ويتم بلوغ ذلك من خلال عمليات المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق وغير ذلك من خدمات المشورة" (ED Circular No: ED2005/007).
- 2- وكان مكتب المفتش العام قد أنشئ في عام 1994، وقدم أول تقرير له إلى المجلس في عام 1996. وقد وافق المدير التنفيذي على ميثاق مكتب المدير العام وشعبة خدمات الرقابة في 2005، وهو ما تبناه المجلس كملحق لتقرير المفتش العام للفترة 2004-2005.¹ وتبعاً للتعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للبرنامج، فإن تقارير المفتش العام إلى المجلس تقدم على أساس سنوي ابتداءً من التقرير الحالي. وهذا هو التقرير الثامن الذي يقدمه المفتش العام ويغطي الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2008.
- 3- ويضطلع مكتب المدير العام وشعبة خدمات الرقابة بمهمة الرقابة وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي صدرت عن معهد المراجعين الداخليين كما ينفذ مهمة التحقيق وفقاً للمعايير الموحدة للتحقيقات التي أقرها المؤتمر الرابع للمحققين الدوليين لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف الذي عقد في عام 2003.
- 4- ويتكون التقرير الحالي للمفتش العام من ثلاثة أقسام رئيسية. يستعرض القسم الأول السياق من حيث الأغراض والأهداف لشعبة خدمات الرقابة والموارد والأنشطة الرئيسية ومنهج ضمان الجودة. ويتناول القسم الثاني عرضاً إجمالياً لأنشطة الرقابة فيما يتعلق بعمليات المراجعة والتفتيش والتحقيق وغيرها من خدمات المشورة. ويبرز القسم الثالث أهم نتائج الرقابة التي خلصت إليها عمليات المراجعة والتفتيش والتحقيق خلال السنة.

السياق

الأهداف والاستراتيجيات

- 5- يوفر مكتب المدير العام وشعبة خدمات الرقابة خدمات المراجعة والتفتيش والتحقيق وغيرها من الخدمات الاستشارية لتعزيز مهام البرنامج. وتضطلع الإدارة والأجهزة الرئاسية بالمسؤولية المتعلقة بعمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة في البرنامج. ويزود هذا المكتب المدير التنفيذي بضمان مستقل وموضوعي حول فعالية هذه العمليات في تحقيق أهداف البرنامج بما يتفق مع سياساته ولوائحه ونظمه.
- 6- وتتمثل استراتيجية الرقابة المتبعة في مواصلة تعزيز عمليات البرنامج المتعلقة بإدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة، وذلك من خلال: (1) المساهمة في وضع السياسات؛ (2) توفير ضمان مستقل عن طريق المراجعة الداخلية؛ (3) إجراء عمليات التفتيش والتحقيق بصورة مستقلة. وقد أشتمل ذلك على إجراءات مؤيدة، من قبيل قوائم مراجعة التفتيش الموجودة على الموقع الشبكي الداخلي للبرنامج، والعروض التي يقدمها مكتب التفتيش والتحقيق في الدورات التدريبية للمديرين

¹ الفقرة 39 من الوثيقة WFP/EB.A/2006/6-F/1.



القطريين والمسؤولين الماليين والموظفين الفنيين المبتدئين، والخط الساخن لمكتب التفتيش والتحقيق الذي يساعد في تقليل مخاطر العث والفساد وسوء الإدارة. وتم تنسيق استراتيجية الرقابة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2011). وقد أخذ في الحسبان، عند إعدادها وتنفيذها، الأهداف الاستراتيجية والمخاطر ونقاط الضعف التي حددت في الخطة الاستراتيجية وخطة الإدارة.

- 7 وتهدف استراتيجية المراجعة الداخلية إلى تقديم ضمان سنوي عن طريق منهج المراجعة الوظيفية القائمة على المخاطر. وتبعاً لذلك، وعلى أساس تقييم المخاطر، تقسم أساليب العمل على ثلاث مجالات وظيفية. فالعمليات شديدة الخطورة تخضع لمراجعة سنوية، أما العمليات متوسطة الخطورة فتراجع مرة كل سنتين، أما العمليات ضئيلة الخطورة فتراجع مرة كل ثلاث سنوات. واختبرت هذه العمليات في المقر الرئيسي وفي الميدان. واستند الاختبار الميداني على تقدير للمخاطر في المكاتب القطرية.
- 8 ونفذت عمليات تكنولوجيا المعلومات في أربعة مجالات وظيفية ورتبت على نفس المنوال بشأن المخاطر وروجعت وفقاً للدورة المشار إليها آنفاً. وتمت تغطيتها من خلال خطة معجلة للمراجعة. وصمم الإطار على نحو يقدم ضماناً معقولاً.
- 9 وقدمت خدمات المشورة والاستشارة إلى الإدارة فيما يتعلق بالمبادرات والمشروعات الجديدة، بما في ذلك التحليل والتقييم على الإجراءات المقترحة والخطوط التوجيهية والمبادرات المقدمة من منظور الامتثال والمراقبة وإدارة المخاطر. وقدمت خدمات المشورة بناء على الطلب. ومن جهة أخرى، وبغية تحسين وضع الأولوية لخدمات المراجعة الداخلية، فقد خضعت جميع الطلبات للتقدير بشأن المخاطر، واتخذ قرار القبول أو الرفض تبعاً لذلك.
- 10 وفي إطار التفتيش والتحقيق، فإن معظم الموارد قد تم تخصيصها خلال السنة لأغراض التحقيق وتم إجراء تفتيش واحد فقط. وأجريت التحقيقات تبعاً لعملية ثلاثية الأبعاد على أساس المخاطر التي تعرض لها البرنامج وفقاً للواقعة المبلغ عنها. وتصنف العملية الراهنة ثلاثية الأبعاد درجة الخطورة وفقاً لما يلي:
- ◀ عالية، إذا كانت التهمة: (1) موجهة إلى موظف عند مستوى ف 5 وما فوقها؛ (2) تنطوي على استغلال أو انتهاك جنسي؛ (3) تشتمل على خسارة 50 000 دولار أو أكثر؛ (4) تنطوي على خطر يلحق بصورة أو سمعة المنظمة أو خطر على العمليات؛ (5) اللجوء إلى الانتقام في إطار سياسة درء الخطر.
 - ◀ متوسطة، إذا كانت التهمة: (1) متعلقة بمضايقة أو تحرش جنسي، أو سوء استعمال للسلطة؛ (2) تشتمل على خطر زيادة الخسائر (نقدية أو عينية) أو إتلاف للبيانات؛ (3) موجهة ضد موظف دولي؛
 - ◀ منخفضة، إذا كانت الشكوى: (1) تقع خارج المعايير التي وضعت بشأن الأخطار العالية أو المتوسطة؛ أو (2) تتعلق بخسارة تقل عن 5 000 دولار.

الأنشطة الرئيسية

- 11 يبين الجدول 1 مختلف مهام وأنشطة الرقابة التي نفذت خلال السنوات الخمس الماضية. ويتضمن الملحق 1 قائمة بأماكن عمليات المراجعة التي نفذت، بينما يبين الملحق 2 توجه أنشطة التحقيق خلال 2008.

الجدول 1: اتجاه أنشطة مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة								
التفتيش	التحقيق	المراجعة الداخلية						
		خدمات المشورة	الاستعراضات المكتبية	المهام			عدد التقارير التي صدرت	السنة
				تكنولوجيا المعلومات	المقر	الميدان		
2	70	126	0	0	6	30	29	2004
5	80	129	0	1	6	32	40	2005
2	74	73	0	2	5	19	18	*2006
5	65	86	0	4	5	17	25	2007
1	49	55	9	4	8	15	46	**2008

* حسبت المراجعة الميدانية في عامي 2006 و2007 على نحو يختلف عن رقم 49 الذي ورد في WFP/EB.A/2008/6-F/1 في الجدول 2، حيث أن هذه العمليات بلغت 36 عملية وهي تعبر عن عدد المراجعات التي نفذت وليست المكاتب الميدانية التي تم زيارتها حيث أن بعض عمليات المراجعة شملت عدة مواقع ميدانية.

** عدد التقارير التي صدرت كان أعلى قليلا في عام 2008، نظرا لإصدار تقارير لم تكن منجزة.

12- ومنذ عام 2006، وبناء على توصية لجنة المراجعة، فقد تحولت استراتيجية المراجعة من مراجعة الكيانات إلى استعراض أكثر تعمقا للعمليات في إطار توليفة من المكاتب الصغيرة والكبيرة. وهذا يسمح بالوصول إلى رأي مجمل حول مدى كفاية عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والمراقبة في البرنامج. وتبعاً لذلك، ورغم أن عدد العمليات التي خضعت للمراجعة زادت (من 105 في 2007 إلى 205 في 2008)، إلا أن عدد الكيانات التي تمت زيارتها من عام 2006 وما بعده قد تناقصت.

تخصيص الموارد

13- ازدادت مخصصات الميزانية لمكتب المفتش العام بالقيمة الحقيقية بنسبة 28 في المائة ما بين 2006-2007 و2008-2009. لكن تأثير زيادة تكاليف الموظفين استنزفت قدرتها من الموظفين بنسبة 6 في المائة حيث انخفض عدد الموظفين من 30 موظفاً إلى 28 موظفاً. وعلى غرار ذلك، فإن مخصصات الميزانية تضاعفت ما بين 2004-2005 و2008-2009، لكن موارد الموظفين ازدادت بنسبة 16 في المائة، حيث ازداد عدد الموظفين من 24 إلى 28 موظفاً.

الجدول 2: موارد مكتب المفتش العام وشعبة خدمات الرقابة (آلاف الدولارات)			
2009-2008	2007-2006	2005-2004	
11 652	9 109	5 586	مخصصات الميزانية
5 156 (2008)	9 706	7 300	المصروفات الفعلية
20	20	16	الفنيون
8	10	8	موظفو الخدمة العامة
28	30	24	مجموع الموظفين

التوظيف

14- إن معظم الفنيين في مكتب المراجعة الداخلية هم من المحاسبين والمراجعين المتخصصين ولديهم خبرات واسعة في المراجعة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. ويتكون موظفو مكتب التفتيش والتحقيق من محققين يتمتعون بخبرة مهنية واسعة. ولكي يحافظ الموظفون على خبراتهم ومعارفهم ومؤهلاتهم، يضمن مكتب المفتش العام بأن يحضر كل من موظف من الموظفين دورة تدريبية خارجية أو مؤتمرا مرة كل عام.

ضمان الجودة

15- يقدم مكتب المفتش العام ضمان الجودة مسترشدا ومضمونا بالاستعراضات الخارجية. وقد قدمت مؤسسة المراجعين الداخليين استعراضا خارجيا لمكتب المراجعة الداخلية في عام 2006. ووجد الاستعراض أن هذا المكتب يتفق عموما مع معايير هذه المؤسسة، وقدم 13 توصية من أجل التحسينات. وقد تم تنفيذ 11 توصية موجهة إلى مكتب المراجعة الداخلية وهناك توصيتان أخريان تتعلقان باستقلال الرقابة وتبسيط عمليات إدارة المخاطر في البرنامج لا تزالان قيد التنفيذ. وسوف ينفذ في أوائل 2010 الاستعراض الخارجي القادم.

16- وهناك استعراض للأعداد لمهمة التحقيق أعده مكتب مكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في 2008، خلص إلى أن مكتب التفتيش والتحقيق يتقيد بالخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات². ويخطط هذا المكتب لإدراج التوصيات الواردة في استعراض الأعداد في دليل ضمان الجودة الذي سيصار إلى تحديثه في عام 2009. ويؤكد كل من مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق على المعالجة الدقيقة لضمان الجودة الداخلية.

التنسيق مع المراجعين الخارجيين وسائر أجهزة الرقابة

17- يتحاور مكتب المفتش العام بانتظام مع لجنة البرنامج لمراجعة الحسابات عن طريق الاجتماعات المختلفة. ويناقش مكتب المفتش العام مع لجنة المراجعة الخطط السنوية لكل من مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق وميزانيتهما وتقاريرهما الربعية والمخاطر المستجدة. كذلك يشاطر مكتب المراجعة الداخلية استراتيجيته المتعلقة بالمراجعة وخطة عمله مع المراجع الخارجي للبرنامج وهو المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة.

18- ومكتب المفتش العام هو مشارك في مجموعة العمل التابعة لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويقود البرنامج مجموعة فرعية للهيئة السابقة تعنى بدور خدمة المراجعة الداخلية في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي سبتمبر/أيلول، قدم ورقة حالة إلى الاجتماع السنوي لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في واشنطن حيث تم إقرارها في ذلك الاجتماع.

19- وشارك مكتب المفتش العام في مؤتمر المحققين الداخليين التابعين لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف وكانت له صفة المراقب في مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كذلك شارك في مبادرة التكامل المؤسسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق.

20- وهناك تعاون وثيق ما بين مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التفتيش والتحقيق. ويتلقى مكتب المراجعة الداخلية معلومات موجزة من مكتب التفتيش والتحقيق قبل إجراء المراجعة المتعلقة بمسائل التفتيش. كذلك يتلقى مكتب

² التي تم اعتمادها في أثناء المؤتمر الرابع للمحققين الدوليين، 2003.

التفتيش والتحقق إحالات من مكتب المراجعة الداخلية حول التحقيقات المحتملة. ويقوم مكتب التفتيش والتحقق اتصالات مع كل من مكتب أمين المظالم، وفرع علاقات الموظفين، ومكتب الأخلاقيات، والخدمات القانونية. ويتعاون مكتب المراجعة الداخلية مع مكتب التقييم بمشاورته خطة العمل ويتبادل معه المعلومات حول نتائج عمله.

21- ويعرض مكتب التفتيش والتحقق نتائج استعراض الأنداد الحديث على المؤتمر التاسع للمحققين الدوليين الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في يونيو/حزيران، وكان عضوا في مجموعة خبراء بشأن التحقيق في الاتهامات بالاستغلال الجنسي والانتهاك في مؤتمر حماية الأطفال غير المصاحبين والمنفصلين، الذي نظّمته وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر/تشرين الأول. كذلك شارك في أعمال فريق المهام للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك في الأزمات الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

استعراض أنشطة الرقابة

المراجعة الداخلية

22- اشتملت أنشطة مكتب المراجعة الداخلية على المراجعة الوظيفية لأساليب العمل وعمليات تكنولوجيا المعلومات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية فضلا عن الأنشطة الاستشارية الأخرى. وشملت المراجعة الداخلية لأنشطة العمل: (1) الحوكمة (أي كيف تنظم المكاتب وتدير أعمالها فيما يتعلق بأهدافها)؛ (2) إدارة المخاطر التي تتعلق بالمؤسسة؛ (3) أنشطة مراقبة الإدارة المالية والإبلاغ؛ وإدارة العمليات والبرامج؛ وخدمات الدعم؛ وتعبئة الموارد والاتصال الخارجي والشراكة.

23- وخلص مكتب المراجعة الداخلية، في ضوء أنشطة الرقابة المنفذة، الى أن البرنامج يعد منظمة متوسطة المخاطر تتصف بضمان معتدل لتحقيق أهدافها بما يتفق مع سياساتها ولوائحها ونظمها.

24- واتبعت المراجعة الداخلية لمهام تكنولوجيا المعلومات أهداف المراقبة بشأن عمليات تكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها. واشتملت المراجعة على الكيفية التي يقوم بها المكتب أو الوحدة بما يلي: (1) كيف يخطط وينظم؛ (2) كيف يكون وينفذ نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات؛ (3) كيف ينفذ ويدعم نظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات؛ (4) كيف يرصد ويقوم. وإن العمليات أو الكيانات التي تخضع للمراجعة يتم تحديدها على أساس تقدير المخاطر المتصلة بها.

25- وفي خطة العمل السنوية لعام 2008، طبق مكتب المراجعة الداخلية نظاما للاستعراضات المكتبية لاستكمال زيارته الميدانية. وتشتمل هذه الآلية على الحصول على المعلومات من المكاتب الميدانية وإنجاز استعراض مفصل في المقر الرئيسي وإصدار تقرير المراجعة عند استكماله. وخطط المكتب في البداية 14 استعراضا مكتبيا. وبعد استكمال الاستعراضات التسعة الأولى، أتضح أن هذه الآلية ليست فعالة لأنها كانت باهظة التكاليف من حيث وقت الموظفين والموارد وغير ملائمتها للعملاء. ونتيجة لذلك، فقد ألغيت الاستعراضات المكتبية الخمسة المتبقية التي كانت مخططة أصلا.

26- واستعرض مكتب المراجعة الداخلية 205 أساليب من أساليب العمل وأساليب تكنولوجيا المعلومات (مقابل 105 في 2007)، منها 16 أسلوبا في المقر الرئيسي و189 أسلوبا في المكاتب الميدانية. ولاستعراض أساليب العمل، فقد أوفدت

15 بعثة ميدانية و8 بعثات إلى مكاتب ووحدات المقر الرئيسي. كذلك نفذت أربع بعثات لتكنولوجيا المعلومات. ويتضمن الجدول 3 التالي تفصيلاً لعمليات المراجعة بحسب المهام والنطاق والموقع.

الجدول 3: العمليات التي تم تغطيتها في مراجعة 2008		
الموقع		المهمة
المقر	الميدان	أساليب العمل
3	16	الحوكمة
1	11	إدارة المخاطر
		أنشطة المراقبة:
5	31	- الإدارة المالية والإبلاغ
-	84	- إدارة العمليات والبرامج
2	29	- خدمات الدعم
1	2	- تعبئة الموارد والاتصال الخارجي والشراكة
12	173	المجموع الفرعي
		عمليات تكنولوجيا المعلومات
1	4	التخطيط والتنظيم
	4	الاكتساب والتنفيذ
2	4	الإنجاز والدعم
1	4	الرصد والتقييم
4	16	المجموع الفرعي
16	189	المجموع الكلي

27- ومن مراجعة المهام الواردة في الجدول 3 أعلاه، برزت 321 ملاحظة حول مختلف مستويات شدة المخاطر كما هو مبين في الجدول 4 التالي.

الجدول 4: الملاحظات على المراجعة، بحسب مستوى شدة المخاطر			
المهمة	عدد العمليات		
	شديدة المخاطر	متوسطة المخاطر	منخفضة المخاطر
أساليب العمل			
الحوكمة	1	10	4
إدارة المخاطر	-	8	-
أنشطة المراقبة:			
- الإدارة المالية والإبلاغ	2	13	19
- إدارة العمليات والبرامج	1	106	45
- خدمات الدعم	1	36	32
- تعبئة الموارد والاتصال الخارجي والشراكة	-	-	-
المجموع الفرعي	5	173	100
عمليات تكنولوجيا المعلومات			
التخطيط والتنظيم	-	5	1
الاكتساب والتنفيذ	-	4	5
الإنجاز والدعم	12	10	-
الرصد والتقييم	-	5	1
المجموع الفرعي	12	24	7
المجموع الكلي	17	197	107

- 28- ومن بين ملاحظات المراجعة، وعددها 321 ، يتعلق 149 منها بعدم الامتثال و146 بأساليب العمل و3 بعمليات تكنولوجيا المعلومات. وهناك 102 ملاحظة تتعلق بالتوجيه منها 80 ملاحظة تتصل بأساليب العمل و22 تتصل بعمليات تكنولوجيا المعلومات. وتتصل 40 ملاحظة بالخطوط التوجيهية منها 22 ملاحظة تتصل بأساليب العمل و18 تتصل بعمليات تكنولوجيا المعلومات. وكانت هناك 11 ملاحظة تتصل بالأخطاء و19 ملاحظة تتصل بالموارد المتعلقة بأساليب العمل. ومن بين ملاحظات المراجعة الـ 321 التي أثيرت في 2008، لا تزال هناك 288 ملاحظة قيد المعالجة.
- 29- وفي نهاية 2008، بلغ عدد الملاحظات الفعلية 1 357 ملاحظة منذ انطلاقة قاعدة البيانات الأولى في عام 2000 منها 1 313 ملاحظة تعكف الإدارة على معالجتها. ويبحث مكتب المفتش العام مع الإدارة الوصول إلى اتفاق بشأن القضايا الـ 44 المتبقية والمتصلة بالمخاطر المتوسطة أو المنخفضة.

الخدمات الاستشارية

- 30- استجاب مكتب المراجعة الداخلية لـ 55 طلبا من بين 76 طلبا تلقاها بشأن خدمات الاستشارة والمشورة استنادا إلى عمليات تمحيص المخاطر. ومن بين الطلبات الخمسة والخمسين التي استجاب لها المكتب كان 16 طلبا يتعلق بالسياسات والخطوط التوجيهية و11 طلبا تتعلق بوكالات الأمم المتحدة و7 طلبات تتعلق بالعلاقات مع الجهات المانحة، في حين كانت الطلبات المتبقية، وعددها 21، طلبا تتصل بالبنود الأخرى. وانصبت التكاليف الرئيسية المقبولة على تنسيق استعراض مكتب المساءلة في حكومة الولايات المتحدة للمشتريات المحلية والإقليمية للمعونة الغذائية، وتقديم النصح حول العمليات الثنائية في دعم المستفيدين من البرنامج في الجزائر؛ وتقديم النصح حول تسجيل خطط النقدية والمستندات؛ وصياغة توجيهات حول الإجراءات؛ وتقديم المشورة حول التبرعات العينية لإدخال التحسينات في المرافق والأماكن المستأجرة.

التفتيش

- 31- التفتيش هو وسيلة للرقابة التي تزود المدير التنفيذي وكبار المديرين بالمعلومات الموضوعية حول المكاتب الميدانية والوحدات في المقر الرئيسي. ويمكن أن تؤدي النتائج التي تتوصل إليها إحدى عمليات التفتيش إلى إجراء تحقيق. والأهداف الرئيسية لأية عملية تفتيش هي: (1) مساعدة الإدارة في التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتقييد بالنظم واللوائح والسياسات للبرنامج وقرارات المجلس التنفيذي؛ (2) تسهيل المساءلة وضمان وجود نظم فعالة للرصد؛ (3) التوصية باتخاذ الإجراءات لترويج الفعالية والكفاءة والنزاهة؛ (4) اكتشاف ومنع حالات الهدر والفساد والمخالفات والأعمال المتصلة بسوء السلوك والغش.
- 32- وقد نفذت عملية تفتيش في أحد المكاتب القطرية بعدما أثيرت هواجس من قبل الحكومة والمدير القطري فيما يتعلق بواردات وإعفاءات من الجمارك. وأوفد مكتب التفتيش والتحقيق بعثة مشتركة للتفتيش والتحقيق حيث خلص التفتيش إلى أن المكتب القطري يتصف بمخاطر متدنية.

التحقيق

- 33- إن التحقيق هو عملية قانونية وتحليلية تهدف إلى تجميع المعلومات حتى يتسنى تحديد ما إذا كانت مخالفات قد حدثت وإذا كان الأمر كذلك، تحديد الأشخاص أو الكيانات المسؤولة. وتنفذ التحقيقات استجابة إلى اتهامات بتجاوز النظم واللوائح والمعايير والتعليمات الإدارية الأخرى.

34- وتتمثل أهداف التحقيق فيما يلي: (1) تحديد السبب الرئيسي للمشكلة؛ (2) تقدير حجم الخسائر والأضرار التي لحقت بالبرنامج؛ (3) تحديد المسؤولية عن أية خسائر أو أضرار؛ (4) الحد من أية خسائر أو أضرار إضافية؛ (5) استرداد الأموال أو الأصول أو اتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى؛ (6) التوصية باتخاذ الإجراءات التي تمنع حدوث أية خسائر أو أضرار في المستقبل.

35- وتراجع عدد الشكاوى قليلا من 180 في 2007 إلى 174 في 2008 أي بانخفاض بلغ نسبة 4 في المائة. ومن بين الشكاوى الجديدة، وعددها 174 شكوى، أُحيلت 49 شكوى إلى التحقيق وهو ما يعادل تراجعاً بنسبة 25 في المائة عن عام 2007. ومعظم الشكاوى التي تم استلامها قد أُحيلت من مكاتب قطرية، بينما 35 في المائة تم تلقيها عن طريق الخط الساخن للبرنامج. ومن الحالات الجديدة، كانت هناك 6 حالات تتعلق بالمضايقة والتحرش الجنسي وسوء استعمال السلطة و3 تتعلق بالاستغلال الجنسي والانتهاك و29 حالة تتعلق بالغش وفقدان السلع. إضافة إلى ذلك، فقد تم متابعة 54 حالة من عام 2007. ومن بين الحالات الـ 103 التي عولجت، تم إقفال 38 حالة. وتم إيفاد 11 بعثة للتحقيق.

الجدول 5: التحقيقات		
الفئة	الشكاوى	الحالات
المضايقة/التحرش الجنسي/سوء استعمال السلطة	31	6
الاستغلال الجنسي	4	3
تضارب المصالح/الرشوى، تحويل الأغذية، الغش، الغش المالي، الغش في الشراء، الغش في الاستحقاق، الاختلاس	90	36
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أخرى	21	4
إحالات و مشاورات ومعلومات	28	0
المجموع	174	49

36- ساعد موظف رئيسي في مكتب التفتيش والتحقيق في المقاضاة الإجرامية لاثنتين من الموظفين السابقين للبرنامج اتهما بالغش في المكتب الإقليمي للبرنامج في جوهانسبرغ في عام 2005. وبدأت إجراءات المحاكمة لكن المسألة لم تنته وسوف يواصل المكتب مشاركته في هذه القضية. ونظرا لضخامة الوقت الذي بذله المكتب في تلك المحاكمة، فإن التحقيقات الأخرى قد لا تتقدم بالسرعة المرغوبة.

37- واقترح مكتب التفتيش والتحقيق 132 توصية خلال العام، منها 66 توصية تم تنفيذها حتى فبراير/شباط 2009. ويواصل المكتب متابعة تنفيذ التوصيات المتبقية.

38- فالعقوبات، التي تفرض على الموظفين والتي يوصى بها بشأن الإجراءات الإدارية والسلوكية في أعقاب أي تحقيق، تساعد على ضمان السلوك الملائم وهي تبعث برسالة واضحة إلى جميع الموظفين تبين أن السلوك غير المرضي لن يتم التسامح فيه. وإزاء الموظفين التسعة والثلاثين الذين قدمت ضدهم تقارير خلال السنة، عاقب البرنامج 22 موظفاً. (يشمل هذا الرقم الأخير 6 موظفين دوليين ومتطوعي الأمم المتحدة و16 موظفاً محلياً بما في ذلك الذين يعملون بموجب عقود الخدمة وعقود اتفاق الخدمة الخاصة). وهناك إجراءات إدارية وتأديبية تتعلق بـ 17 موظفاً آخر لم تستكمل حتى فبراير/شباط.

39- وتبلغ الخسائر الإجمالية من القضايا التي تم التحقيق فيها في عام 2008 ما مقداره 853 098 دولاراً، وبلغت الاستردادات في نفس السنة 41 196 دولاراً. وفي واحدة من هذه الحالات، تساعد الشرطة في استرداد قيمة الأغذية المسروقة، وفي حالة أخرى، سوف يطلب من الحكومة النظرية الاسترداد الكامل للأغذية المسروقة.

مشاركة مكتب المفتش العام في اللجان

40- يشارك مدير مكتب المفتش العام، كمرقب، في كل من لجنة الاستثمار ولجنة التوظيف ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واللجنة التوجيهية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، وأخيراً لجنة السياسات.

المعالم الرئيسية للرقابة

41- أدخل البرنامج العديد من التحسينات في الرقابة على المستوى التنظيمي في عام 2008. وأدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ضمن أمور أخرى، إلى تحسين إدارة الموجودات من السلع الغذائية وغير الغذائية والممتلكات والمعدات. كذلك فإن عمليات المراقبة والنظم في البرنامج قد تحسنت بصورة كبيرة بفضل: (1) تحسين المتابعة والرصد لتوصيات المراجعة؛ (2) استنباط إطار للحوكمة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (3) إنشاء مكتب القضايا الأخلاقية؛ (4) تنفيذ برنامج للكشف المالي وتضارب المصالح؛ (5) تنقيح سياسة درء المخاطر للفصل بين أدوار مكتب القضايا الأخلاقية ومكتب المفتش العام. وتتواصل الأعمال لتطبيق النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات، وهو ما يتوقع له أن يكون نظاماً أكثر فعالية ورقابة. وتتناول فيما بعد المجالات التي يمكن فيها إدخال التحسينات الإضافية.

نقاط الضعف التي حددتها المراجعة الداخلية للحسابات

42- يبلغ مكتب المراجعة الداخلية عن الممارسات الجيدة ونقاط الضعف التي يلاحظها. ونوجز فيما يلي جوانب الضعف الرئيسية التي كشفت عنها المراجعة بشأن أساليب العمل وعمليات تكنولوجيا المعلومات. وقد وافقت الإدارة على التوصيات المقترحة فيما يتعلق بهذه الأمور وهي الآن قيد التنفيذ.

الأمن

43- يقيد تدهور أحوال الأمن في المكاتب الميدانية للبرنامج مقدرة المكاتب القطرية على تنفيذ ورصد الأنشطة والعمليات البرمجية. وهي، على وجه التحديد، تمثل تهديداً للموظفين وللممتلكات البرنامج في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان (دارفور).

تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

44- إن توصيات المراجعة الداخلية، بما في ذلك عدد من توصيات المراجعة ذات المخاطر العالية والتي تشمل البرمجة والعمليات والأساليب المالية، لم تعالج في الوقت المناسب كما هو مطلوب. وإن اشتداد انعدام الأمن يرجع، في جزء منه، إلى الإخفاق في تنفيذ توصيات بعينها. وقد أصدر المدير التنفيذي تعليمات إلى الإدارة العليا لتتخذ إجراءات مباشرة لتنفيذ توصيات المراجعة.



قدرات شركاء التعاون

45- استمر النقص في قدرات وإمكانات بعض شركاء التعاون في إعاقه برامج المكاتب القطرية وأنشطة التشغيل. كذلك هناك قضية متكررة تتمثل في عدم كفاية: (1) الرصد من جانب البرنامج لأنشطة شركاء التعاون؛ (2) تنفيذ البرامج ورصدها من قبل شركاء التعاون؛ (3) نوعية إبلاغ شركاء التعاون حول أنشطة المشاريع.

رصد المشاريع

46- في العديد من الحالات، ظلت عمليات تنفيذ المشاريع ورصدها ضعيفة. وتمثلت القضايا المشتركة في بيانات التسجيل والإبلاغ عن المستفيدين وسوء إدارة مخزونات الأغذية، والافتقار إلى الخطوط التوجيهية بشأن الرصد، ونقص وسائل الرصد والتقييم للإبلاغ الموثوق عن توزيعات الأغذية لأنشطة المشاريع. وهذا من شأنه أن يحد من ضمان استخدام موارد البرنامج.

الشراء والتعاقد

47- كانت هناك العديد من جوانب القصور في الشراء وعدم الانتظام في التعاقد وعمليات التوريد بشأن خدمات النقل والخدمات اللوجستية والسلع الغذائية والمخزونات غير الغذائية خلال العام.

التخطيط اللوجستي والتسليم

48- كانت هناك تأخيرات في التخطيط اللوجستي وعمليات إصدار الأوامر والتنفيذ في واحدة من العمليات الميدانية الكبيرة، الأمر الذي أدى أيضا إلى انقطاع في الإمدادات بسبب التأخير في الشراء. وكانت هناك، في العديد من الحالات، جوانب قصور وعدم انتظام لوحظت في قوائم المتعاقدين على النقل.

عدم الالتزام بلوائح الموارد البشرية

49- كان هناك عدم التزام بلوائح وإجراءات الموارد البشرية المقررة بشأن التعويضات ودفع الاستحقاقات للموظفين الدوليين. وقد عزي ذلك، بصورة رئيسية، إلى الإخفاق في إنفاذ متطلبات السياسات وعزيت، في حالات أخرى، إلى الافتقار إلى خطوط توجيهية واضحة. كذلك لوحظت جوانب قصور في إدارة استحقاقات المبلغ المقطوع. ولوحظ بشكل أوضح الإخفاق في إنفاذ الاشتراطات بشأن الموظفين لتقديم المستندات والموافقات المتعلقة بالمبالغ المقطوعة بشأن السفر. كذلك لوحظت رداءة الإجراءات بشأن حفظ الملفات الشخصية.

شبكة "وينجز"

50- كان هناك قصور في إدارة ترتيب شبكة "وينجز". إذ بدون خط قاعدي محدد للترتيب، فإن التغييرات في أوضاع الترتيب تجعل من الصعب كشفها والعمل بأسلوب متوافق لمنع المعاملات الاحتيالية والانتهاكات الأمنية في النظام. إضافة إلى ذلك، فإن القائمين على التطوير لديهم فرص متزامنة لبيئات التطوير والإنتاج، وهذا يزيد من مخاطر أعمال الغش التي ترتكب.



شبكة المجال المحلي في المقر الرئيسي

51- هناك افتقار إلى أطر مصاغة وموثقة ومختبرة ومحدثة لإدارة الأمن واستمرار الخدمات وإدارة الترتيبات في شبكة المجال المحلي في المقر الرئيسي. فقد لوحظت هشاشة الأوضاع في الأمن المنطقي والمادي في بيئة الشبكة مع استخدام مكثف للممارسات المخصصة لتنظيم إدارة الأمن واستمرار الخدمات وإدارة الترتيبات.

معايرة العمليات الحرجة لتكنولوجيا المعلومات

52- كشفت المراجعة عن نقص في الخطوط التوجيهية الموحدة في البرنامج والمتاحة لمسؤولي تكنولوجيا المعلومات لكي يديروا موارد تكنولوجيا المعلومات على نحو كفؤ. كذلك كان هناك نقص في التنسيق بين المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي لضمان استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات على نحو كفؤ وفعال من الناحية الاقتصادية. كما كان هناك نقص في مراقبة تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تكاثر إصدارات البرامج الجاهزة في البرنامج لمهام متشابهة.

التفتيش والتحقق

53- تفحص مكتب التفتيش والتحقق، خلال فترة الإبلاغ، حالات مختلفة واقترح توصيات على الإدارة لاتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية إزاء الموظفين، فضلا عن اتخاذ التدابير التصحيحية. وفيما يلي عرض لبعض الحالات الرئيسية.

تحويلات الأغذية وحالات غش مختلفة

54- تشمل إحدى الحالات الرئيسية مكتبنا قطريا فيما يتعلق بتقليل وزن الأكياس واستغراق وقت أطول واستبدال قمع البرنامج بقمح محلي أقل جودة. وقد أنجز مكتب التفتيش والتحقق بالإضافة إلى عملية التحقق، تفتيشا لإدارة اللوجستيات والسلع في المكتب القطري المعني.

55- وأوصى هذا المكتب باتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية ضد أحد الموظفين الدوليين المسؤولين عن العديد من حالات الإهمال في تفويض مهامه. كذلك قدم المكتب، في إطار تقرير التحقيق وتقرير التفتيش التكميلي عددا من التوصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية من قبل المدير القطري تشمل: (1) استعراض تقارير نظام معالجة حركة السلع وتحليلها بصورة منتظمة وطلب منه أن يبلغ المدير القطري بأية مخالفات؛ (2) تحسين تخزين وتسجيل الأغذية في جميع مرافق التخزين التي يستخدمها المكتب القطري، والتأكد من أن السلع مخزنة وفق معايير البرنامج؛ (3) أن يقوم مسؤول الإمدادات بالتدقيقات المنتظمة وحساب المخزونات والتقيد في ذلك بنظام معالجة حركة السلع وتحليلها.

56- وفيما يلي عدد من الاستنتاجات من حالات أخرى تتعلق بتحويل الأغذية والغش والسرقة:

- ◀ لم تحتسب سلع البرنامج المقدمة لأحد شركاء التعاون.
- ◀ فقدت سلع بسبب الإهمال الشديد من جانب أحد الموظفين.
- ◀ حسابات مزيفة لمشروعات الغذاء مقابل العمل في حالتين، الأمر الذي أدى إلى المغالاة في حساب المدفوعات من الأغذية.
- ◀ محاولة أحد الموظفين سرقة أغذية البرنامج.

- ◀ قدمت بيانات مزيفة إلى طرف ثالث كمحاولة للاحتيال بتزييف رسالة رسمية من البرنامج وتوقيع موظفين وإساءة استخدام الخاتم الرسمي للبرنامج.
 - ◀ اختلاس متحصلات نقدية تدفع إلى خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية مقابل عمليات النقل؛
 - ◀ تقديم إيصال للاسترداد يظهر مبلغاً أعلى من المصروفات الفعلية.
 - ◀ استخدام وقود دون تسجيله لأن نظام تسجيل ورصد استهلاك الوقود كان قد توقف العمل به.
- 57 رغم أن المبالغ التي فقدت لم تكن كبيرة، فقد اقترح مكتب التفتيش والتحقيق توصيات بشأن اتخاذ الإجراءات التصحيحية واسترداد المبالغ في جميع الحالات السابقة.

تضارب المصالح والرشاوى

- 58 شملت إحدى الاستنتاجات الرئيسية للتحقيق في تضارب المصالح على توجيه اتهامات لأحد المديرين الرئيسيين في البرنامج الذي له علاقة شخصية مع أحد الموظفين في نفس المكتب. وقد أوصى المكتب باتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية ضد الموظف الرئيسي المعني. كذلك أوصى المكتب أن يشار إلى هذه القضية بوضوح في سياسات المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استعمال السلطة وأن يتبنى البرنامج سياسة شاملة بشأن تضارب المصالح، وبالتالي الكشف عنها.
 - 59 ومن الحالات الأخرى ما يلي:
 - ◀ تلقى أحد موظفي البرنامج رشوة من أحد القائمين على النقل. وتوصل مكتب التفتيش والتحقيق إلى أن هذا المبلغ يعادل على الأقل 9 267 دولاراً. وأوصى المكتب باسترجاع هذا المبلغ من الاستحقاقات النهائية لهذا الموظف وأن يحذف اسم الناقل من قوائم البرنامج.
 - ◀ سددت مبالغ لأحد موظفي البرنامج مقابل استجاره حراس أمن خاصين في مكان سكنه دون تقديم الإيصالات الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك كان الموظف على علم بأنه لا يستحق التعويض عن تلك المصروفات؛
 - ◀ أساء أحد الموظفين استعمال مركزه ووافق على استرداد لذاته مدعياً بمصروفات أمنية أعلى مما دفعه فعلاً للحراس وتحصل على مصروفات أمنية دون أن يقدم الإيصالات المناسبة.
- 60 واقترح المكتب توصيات لتعزيز الخطوط التوجيهية لإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن بشأن التنفيذ الأدنى لمعايير أمن الإقامة وإصدار مذكرات بأن استرداد نفقات الأمن ليس مبالغ مقطوعة ويجب دائماً أن تكون مدعومة بالإيصالات الملائمة.

المضايقة والتحرش الجنسي وسوء استعمال السلطة

- 61 فيما يلي بعض النتائج المتعلقة بهذه المسائل:
- ◀ في أحد المكاتب الفرعية للبرنامج، أخفق أحد الموظفين الدوليين في الإضطلاع بمسؤوليته كمسؤول ووصلت به أعماله إلى مستوى التحرش وإساءة استعمال السلطة. وقد أوصى مكتب التفتيش والتحقيق باتخاذ إجراءات إدارية وتأديبية ضد هذا الموظف؛
- ◀ وهناك شكوى أخرى تتعلق بطبيب يقدم خدمات طبية خارجية لمكتب البرنامج تحرش جنسياً بأحد الزبائن وتجاوز العلاقة ما بين الطبيب والمريض. وتوصل التحقيق إلى أن الطبيب كان بالإضافة إلى ذلك يتواطأ في الغش في خطة

التأمين الطبي للموظف بتقديم إيصالات مزيفة. وأوصى مكتب التفتيش والتحقيق بإجراء التمحيص الملائم والتدقيق قبل السماح لمزودي الخدمات الخارجية بالعمل تحت إشراف وحدة الخدمات الطبية في البرنامج. نشرت رسالة عدوانية بالبريد الإلكتروني تشمل صوراً فاضحة ولغة غير مهذبة باستخدام حواسيب البرنامج. وأرسلت رسائل تحذير إلى الموظف المعني.

نظرة عامة على 2009

62- سوف تواصل شعبة خدمات الرقابة تعزيز أنشطتها وعملياتها المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتحقيق ودعم مختلف مبادرات تحسين الحوكمة في المنظمة في عام 2009. وفيما يلي بعض الأنشطة الرئيسية في هذا المجال.

تحسين الحوكمة

← سياسة الكشف عن المعلومات

63- سوف يقدم مكتب المفتش العام مدخلات لتطوير سياسة الإفصاح عن الرقابة لمناقشتها من جانب المجلس التنفيذي. وسوف تشمل المدخلات قضية الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية إلى الدول الأعضاء.

← سياسات مكافحة الغش والفساد

64- شرع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في حوار بين كيانات الأمم المتحدة لوضع معالم بشأن المبادئ المقررة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وسوف يقوم مكتب المفتش العام، باعتباره النقطة المحورية ضمن البرنامج بشأن هذه المسألة، بوضع مسودة لسياسة البرنامج في مكافحة الغش والفساد، على أن تتضمن: (1) تأكيد ونشر اعتزام البرنامج على منع ومكافحة الغش والفساد في أنشطته وعملياته؛ (2) أن تتناول الجهود الراهنة التي يبذلها البرنامج في هذا المجال؛ (3) إبراز الإجراءات التي يعتزم البرنامج اتخاذها لتنفيذ هذه السياسات.

← تنقيح ميثاق مكتب المفتش العام

65- سوف يتم تنقيح ميثاق مكتب المفتش العام في عام 2009 حتى تصبح كل من صلاحياته ونطاقه وأنشطته متمشية مع أفضل الممارسات في المجال المهني بما في ذلك علاقته مع لجنة مراجعة الحسابات.

تحسين الأدوات الداخلية

← استنباط باروميتر للمخاطر

66- يعكف البرنامج على تنفيذ مراجعة تستند على المخاطر شملت عدة سنوات حتى الآن. وقد اعتبرت مؤسسة المراجعين الداخليين أن منهجية المراجعة القائمة على المخاطر التي تم استنباطها في البرنامج مقبولة. وتحتاج هذه المنهجية إلى إدخال تعديلات لتحديد المجالات ذات الأولوية بشأن المراجعة بما في ذلك استنباط معيار للمخاطر.



↩ تحديث التعليمات الإدارية المتعلقة بالمراجعة والتحقق

67- سوف يتم في عام، 2009 ، تحديث التعليمات الإدارية للمراجعة ليتضمن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتقدير المخاطر. كذلك سوف يتم تحديث دليل التحقيق ليأخذ في الحسبان توصيات استعراض الأنداد وأفضل الممارسات في هذا المجال.

↩ إصلاح منظومة الأمم المتحدة للعدالة الداخلية

68- وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2008 على إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة لإدارة العدالة وهو ما له انعكاسات على إدارة التحقيقات والعمليات التأديبية ونظم التظلمات والشكاوى لموظفي البرنامج المحليين في الميدان الذين يعملون بعقود محددة. وتشمل الإصلاحات تغييرات في الحدود الزمنية لعمليات التحقيق. ويتوقع لهذا النظام الجديد أن يدخل حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 2009، وهذا سيزيد من الأعباء الملقاة على مكتب التفتيش والتحقق.

الأعمال العادية

↩ خطة عمل المراجعة في عام 2009

69- سوف يواصل مكتب المراجعة الداخلية إدارة برنامج المراجعة الداخلية والتوظيف والميزانية. ويخطط المكتب القيام بتسع مراجعات لأساليب العمل في المقر الرئيس و17 عملية مراجعة لأساليب العمل في المكاتب الميدانية وست مراجعات لعمليات تكنولوجيا المعلومات. كذلك سوف يستمر في تنفيذ الأنشطة الاستشارية والأنشطة الأخرى التي تدعم التأمين استنادا إلى تقدير المخاطر وعلى أساس استرداد التكاليف، كذلك سيواصل تعزيز برامج المتعلقة بضمان الجودة وتحسينها.

↩ خطة العمل المتعلقة بالتفتيش والتحقق في عام 2009

70- سوف يواصل مكتب التفتيش والتحقق: (1) تقديم خدمات الضمان والمشورة للإدارة من طريق عمليات التفتيش والتحقق المستهدفة لسوء السلوك والمخالفات المزعومة؛ (2) المساعدة في استرداد الخسائر؛ (3) تطبيق أفضل الأساليب في إجراءات التفتيش والتحقق لترويج الشفافية والمساءلة في البرنامج.

↩ التنسيق الخارجي والداخلي

71- سوف يواصل مكتب المفتش العام توفير المشورة حول المسائل المتعلقة بالرقابة لفائدة المدير التنفيذي وسائر المسؤولين عن التنفيذ في الإدارة العليا. وستواصل الشعبة المشاركة في المنتديات المشتركة بين الوكالات، كمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومجلس المحققين الدوليين واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الملحق الأول

مراجعات 2008

المراجعات الميدانية (مراجعات وظيفية)	
1	البرنامج في إثيوبيا
2	البرنامج في سيرلانكا
3	البرنامج في أوغندا
4	البرنامج في أفغانستان
5	مكتب الإدارة الإقليمي في دبي
6	الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة - حساب أمانة العراق
7	البرنامج في باكستان
8	البرنامج في الصومال
9	المكتب الإقليمي في جنوب وشرق ووسط أفريقيا
10	البرنامج في كوت ديفوار
11	البرنامج في جمهورية تنزانيا المتحدة
12	البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية
13	مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية (برنديزي، بنما ودبي)
14	المكتب الإقليمي في السودان (دارفور)
15	البرنامج في تيمور ليشتي وإندونيسيا
المراجعات غير الوظيفية في المقر	
1	عمليات التعويض والاستحقاقات (شعبة الموارد البشرية)
2	إدارة السفر بمهمات (شعبة خدمات الإدارة)
3	العمليات الخارجية (إدارة العمليات والإدارة وشعبة الشؤون المالية والقانونية)
4	إدارة الخزنة في البرنامج (فرع الخزنة)
5	أنشطة جمع التبرعات والمشروعات في البرنامج (مكتب الاتصال في واشنطن ومكتب الاتصال في الاتحاد الأوروبي)
6	استعراض الكشوف المالية المؤقتة للبرنامج (2008/9/30)
7	إصلاح الأمم المتحدة (شعبة العلاقات الخارجية، إدارة الشؤون الخارجية وتنمية الموارد)
8	إدارة التغيير والمبادرات المشتركة (مكتب المدير التنفيذي)
المراجعة الوظيفية لتكنولوجيا المعلومات	
1	شبكة المقر الرئيسي (فرع العمليات والخدمات)
2	معايير عمليات تكنولوجيا المعلومات (بنغلاديش وكمبوديا ونيبال وسري لانكا)
3	مركز بيانات البرنامج (المرحلة الأولى)
4	شبكة "وينجز" في البرنامج (فرع التنمية وعلاقات الأعمال)
الاستعراضات المكتبية - مواصلة المراجعة ورصد التحليل	
	الاستعراضات المكتبية لعمليات الإدارة المالية والتشغيلية في مكاتب البرنامج في كل من:
1	الفلبين
2	نيكاراغوا
3	غانا
4	جمهورية لاو الديمقراطية المتحدة
5	كوتديفوار
6	باريس
7	اليابان
8	لندن
9	برلين

الملحق الثاني

الشكاوى والدعاوى

2008		2007		
الدعاوى	الشكاوى	الدعاوى	الشكاوى	
6	31	9	33	المضايقة/التحرشات الجنسية/إساءة استعمال السلطة
3	4	2	5	الاستغلال الجنسي
3	6	2	5	تنافس المصالح والرشوة
12	29	13	24	تحويل الأغذية
10	21	8	9	الغش
1	5	1	1	الغش المالي
3	9	5	15	الغش في الشراء
3	8	6	9	الغش في الاستحقاقات
4	12	13	19	السرقه
2	3	2	12	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
0	4	0	1	سوء الإدارة
2	14	3	19	متنوعة
0	0	1	3	الانتقام ودرء الضرر
0	14	0	25	المشاورة/المعلومات
0	14			الإحالات
49	174	65	180	المجموع